المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

تقييم حالة

مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب

د. أماني الطويل

الدوحة، تموز/ يوليو – ٢٠١١

سلسلة (تقييم حالة)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب ١

أوّلاً : السودان شمال جنوب ١

أ- إشكالية الحدود: ١

ب- النفط في معادلة الصراع: ٤

ج- المناطق المهمّشة وإعادة إنتاج الحرب الأهلية: ٥

ثانيا: تحدّيات بناء مؤسسة الدولة في الجنوب ٨

التحديات الأمنية: ٨

ب - التحوّل الديمقراطي: ٩

ثالثا : تحدّيات استمرار مؤسسة الدولة في الشمال ١٠

أ - ثورات المنطقة ومطالب التغيير: ١٢

ب - المأزق الاقتصادي وتغلغل الفساد: ١٣

ج - طبيعة الحراك السياسي وتوجهاته: ١٤

خاتمة : ١٥

تطرح تجزئة السودان المعلَنة رسميا في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١ العديد من الأسئلة بشأن المستقبل ومدى مساهمة هذه التجزئة في صناعة الاستقرار أو إنتاج الحرب، وهو أمر يمسّ حيوات عشرات الملايين من البشر في السودان ومحيطه الإقليمي، كما ستكون لعملية التجزئة انعكاساتٌ على البيئة الجيوسياسية في منطقة شرق أفريقيا ووسطها.

تفرض محاولة الإجابة عن أسئلة المستقبل السوداني رؤية تنطوي على الاهتمام بثلاثة مسارات، أوّلها يتمحور حول العلاقات البينية بين دولتيْ شمال السودان و جنوبه وطبيعة العوامل المؤثّرة فيها، بينما يهتمّ المحوران الثاني والثالث بطبيعة التحدّيات الداخلية في كلّ دولة على حدة، وطبيعة التفاعل الداخلي معها، والمخرجات المتوقّعة لهذا التفاعل من حيث القدرة على تحقيق الاستقرار أو الانزلاق نحو الحرب.

أوّلاً : السودان شمال جنوب

تعاني العلاقات الشمالية الجنوبية منذ الاستقلال الوطني في السودان عام ١٩٥٦ من تعقيدٍ وتركيب شائك مرتبطٍ بأبعادٍ استعمارية استغلّت التباين العرقي وبأبعادٍ وطنية مارست سلوكًا عنصريا إزاء الجنوبيّين على أساسٍ عرقي ثقافي، كما اعتمدت سياسات التنمية غير المتوازنة بين مختلف أطراف السودان، وكان من الطّبيعي في هذا السياق أن يكون البعد الخارجي مؤثّرًا في التفاعلات بين الأطراف الشمالية والجنوبية طوال الستّين عامًا الماضية. ويساعد فهمُ هذه الأبعاد في تأطير القضايا الخلافيّة الرّاهنة في عددٍ من النّقاط التي تلعب دورًا مركزيًّا في صياغة العلاقات الشمالية الجنوبية حيث أنّها تشكّل عوامل انفجار أساسيّة.

أ- إشكالية الحدود:

تعتبر مسألة الحدود بين الدولتين إحدى أهمّ قضايا الجدل بينهما، وهي الممتدّة لنحو ١٩٥٠ كيلومتراً ما بين خطّيْ عرض ٩ و١٢ شمالاً، وفيها ثروات نفطيّة ومعدنيّة وحيوانيّة، وحركة بشريّة سكانية تحت مظلّةٍ عرقيّة منقسمة بين عربٍ وزنوج.

وطبقا لاتّفاقية السلام الشامل فقد تمّ اعتماد خطّ حدود الجنوب كما كان وقت الاستقلال في ١٩٥٦\١\١، كما اعتمدت اتّفاقية أديس أبابا الخطّ نفسه في إطار المفاوضات التي عُقدت عام ١٩٧٢ بين شمال السودان وجنوبه لإنهاء المرحلة الأولى من الحرب الأهليّة السودانية (١٩٥٥-١٩٧٢)[١]. وقد تجسّد هذا الخطّ الحدودي في قانون الحكم الإقليمي الجنوبي الذى اعتمده كخطٍّ للحدود الإدارية، ولكنه تحوّل إلى مشكلةٍ معقّدة مع التوسّع في التنقيب عن النفط في هذه المناطق والتحوّل إلى أنماط الزراعة الآليّة. ونظرًا لأنّ البرلمان السوداني قد قام بتحديد الخطّ الحدودي الجنوبي دون أن يعتمد في ذلك على عمليات مسوح بين الولايات، أو امتلاك ملامح طبوغرافية للخرائط الحديثة نسبيًّا، فقد ترتّب على ذلك العديد من النزاعات مع البدء في عمليّة وضع العلامات الحدودية، وبدَا واضحًا تنامي حجم النزاعات في هذا الشأن على المستويْن المحلّي والوطني[٢]. وفيما يلي نرصد المناطق الحدودية السبْع المختلف عليها وهي :

١-أبيي.

٢- التخوم بين قبيلتيْ دينكا ملوال والرزيقات بين ولاية جنوب دارفور وولاية شمال بحر الغزال.

٣- حقول النّفط في ولايتيْ الوحدة وجنوب كردفان.

٤- مناطق الزراعة الآليّة على امتداد ولايات النيل الأزرق وأعالي النّيل وجنوب كردفان.

٥- منطقة شال الفيل في ولاية النيل الأزرق.

٦- خطّ الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل.

٧- منطقة حفرة النحاس وكفياكنجى في ولايتيْ جنوب دارفور وبحر الغزال[٣].

---

[١] - الفريق محمد زين العابدين محمد، "أبيي بأقلام المؤرخين، صراعات عسكرية ممتدة"، http://www.sudanile.com/٢٠٠٨-٠٥-١٩-١٧-٣٩-٣٦/٢٣١-٢٠٠٩-٠٦-٠٦-١٨-٠٠-٢١/١٨٨٧٤-٢٠١٠-٠٩-٢١-١٩-١٠-٠٠.html

[٢] - دوغلاس جونسون، "أثر إقامة الحدود على المحاور "، معهد الأخدود العظيم، ص ص ٧-١٠، www.sudanarchive.net

[٣] - المصدر نفسه، ص ٢٦

وقد شكّلت قضية أبيي بالذات حجر عثرةٍ في اتّفاقية السلام الشامل المعقودة عام ٢٠٠٥ وهدّدت بانهيار المفاوضات، كما قد تكون بوّابةً لحربٍ أهليّة جديدة بين الشمال والجنوب في ضوء التفاعلات الراهنة التي لم تحسم الاتفاق على تبعية منطقة أبيي وما إذا كانت ضمن حدود دولة الشمال أم دولة الجنوب، وذلك على خلفيّة انتقال تبعيّة المنطقة ما بين ولايتيْ كردفان وبحر الغزال في فتراتٍ مختلفة من القرن العشرين. وقد تطلّبت هذه الحالة عقْد بروتوكول خاصّ بأبيي في إطار اتّفاقية نيفاشا انطوى على إجراء استفتاء للسكّان لتحديد مصير المنطقة وضمان نصيبٍ لها من النفط[٤]. وكان مقرّرًا إجراءُ هذا الاستفتاء بالتزامن مع استفتاء تقرير مصير الجنوب في يناير ٢٠١١، إلاّ أنه لم يتسنّ تنفيذ هذا الاتفاق حتى الآن بسبب الاختلاف حول من يحقّ له تحديد تقرير مصير منطقة أبيي حيث ينكر السكّان من العرق الزنجي (قبائل الدينكا) على المسيرية (السكان العرب) هذا الحقّ انطلاقاً من رؤيتهم حول حدود أبيي وقاطنيها التاريخيين.

وفي هذا السياق، جرت العديد من محاولات ترسيم حدود أبيي من خلال عمليات سياسية وإجرائية أخفقت جميعها، كان من بينها اللجوء عام ٢٠٠٥ إلى لجنة خبراء بشأن ترسيم الحدود لكن الحكومة السودانية رفضتْ قرارات هذه اللّجنة واعتبرت أنّ اللجنة قد تجاوزت الاختصاص الموكول إليها[*]. وكانت الخطوة الثانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي اعتمدت في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ على حلٍّ توافقي يقسم أبيي بين الدينكا والمسيرية [**] ولكن قبيلة المسيرية العربية رفضت ذلك الحكم محتجّة بأنه قد اقتطع نحو ٥٠% من أراضيها ذات المياه والمراعي الكثيفة التي اعتادت العيش فيها منذ عقودٍ طويلة مدّة ثمانية أشهر من كلّ سنة. وتقف القبيلة حالياً بصلابةٍ ضدّ ترسيم تقسيم المنطقة حسب قرار محكمة لاهاي مهدّدة بالحرب[٥].

وقد استمرّت التفاعلات بين الشّمال والجنوب مأزومة بشأن أبيي إلى حدّ التّصعيد العسكري ووقوع قتلى في اشتباكات واسعة أحيانًا ومحدودة أحيانًا أخرى، على أنّ التطوّر الأهمّ كان توظيف هذا الملفّ من جانب الخرطوم في إطار علاقتها بالمجتمع الدولي، فاجتاحت القوّات المسلّحة السودانية الشمالية منطقة

---

[٤] - نص بروتوكول أبيي، ٢٠٠٤، الفقرات ١\١\١-١\٢\١- ١\٤،٥، النسخة العربية من الاتفاقية، ص ٧٣.

[*] صحيفة **الصحافة** السودانية، ٢٢\٧\٢٠٠٥.

[**] صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية،
http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤&article=٥٢٨٥٤٣&issueno=١١١٩٤

[٥] - د. الطيب زين العابدين، "تداعيات ومخاطر انفصال جنوب السودان"،
http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=١٣٥٢٧

أبيي في أيار/ مايو ٢٠١١، وتسبّب الاجتياح في فرار سكّان المدينة الذين تقدّرهم وسائل إعلام غربية بما يزيد على ١٠٠ ألف نسمة[٦]. وقد جاء هذا الهجوم على خلفيّة محاولة من الحركة الشعبية لجنوب السودان تأمين وجودٍ عسكري للجيش الشّعبي بالمنطقة عن طريق تنكّر عناصره في زيّ الشرطة. وقد أعلنت الحكومة من الخرطوم أنّها لن تغادر أبيي إلاّ بعد حسم الموقف بشأنها في إطار تفاهم سياسي. وقد نجح هذا الفصل الجديد من فصول الصّراع حول أبيي في ضمان تفاعلٍ دولي في شأن تحريك مطلب إسقاط جزءٍ من الديون السودانية أو كلّها، كما نجح أيضًا في تحويل اتّجاهات الرّأي العام والنّخب السودانية من التطوّرات المتعلقة بالثورات العربية وآمال التحوّل الديمقراطي في السودان إلى تطوّرات أبيي التي هي وثيقة الصّلة بمستقبل الوطن. في هذا السياق، تحرّك مجلس الأمن الدولي بناءً على طلبٍ من طرفيْ الحكم في السودان ليصدر قراره رقم ١٩٩٠ الذى يجيز نشر ٤٢٠٠ جندي أثيوبي إضافةً إلى ٥٠ عنصرًا من الشرطة للفصل بين الجانبين السودانيّين المتنازعين في أبيي[٧]، ويستمرّ هذا الوجود الأثيوبي بتفويضٍ من مجلس الأمن لفترة ستّة أشهر.

ب- النفط في معادلة الصراع:

يتداخل الصراع على منطقة أبيي بين شمال السودان وجنوبه مع الصراع على الموارد النفطية، إذ أنّ إعلان دولة الجنوب الجديدة يعني فقدان الشمال ٧٠% من احتياطات النفط ويفقد الموازنة الشمالية ٤٥% من مواردها[***] بينما سيشكّل النفط ٩٨% من موارد موازنة حكومة جنوب السودان. في هذا السياق، شهدت العلاقات البينية بين الشمال والجنوب أزماتٍ متتاليةً طوال الفترة الانتقالية الممتدّة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، حيث اتّهم الجنوب الشمال بعدم تسليمه كافّة عوائده النفطية وكذلك عدم الشّفافية فيما يتعلّق بحجم الإنتاج الفعلي للنّفط. ويمكن القول إنّ هذه الاتّهامات التي لم تثبتها جهات مستقلّة كانت أحد مدخلات قرار الانفصال من جانب السكّان الجنوبيين[٨]، خصوصًا وأنّ عملية اكتشاف النّفط في الجنوب على يد شركة شيفرون الأميركية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي كانت من الأسباب

[٦]- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/٢٠١١/٠٦/١١٠٦٢٠_sudan_war.shtml

[٧] - S/RES/١٩٩٠، ٢٩\٦\٢٠١١

[***] جريدة الأخبار السودانية، حوار مع وزير البترول السوداني، ١٠\٩\٢٠١٠

[٨] - في زيارة لجوبا في يونيو ٢٠٠٦، كانت اللافتات المواجهة للمطار تقول "الأرض لنا، البترول لنا، الحرية لنا" (ويسترعي ترتيب العبارات هنا الانتباه).

الرئيسة لتراجع شمال السودان في عهد الرئيس جعفر نميري عن اتّفاقية أديس أبابا للسلام المعقودة عام ١٩٧٢.

وفي الوقت الراهن، تسعى حكومة الخرطوم إلى استمرار الاتّفاق الموقّع بشأن النفط في إطار اتّفاقية السلام، وهو الذى يقضي باقتسام العوائد النفطية استنادًا على أنّ مصافي النفط وأنابيبه أيْ البنى التحتية موجودة في الشمال بينما مناطق إنتاجه هي في الأراضي الجنوبية. وقد عبّر الرئيس البشير عن هذا الموقف صراحةً في ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١١[٩]، كما تمارس الخرطوم على جوبا أنواعًا متعدّدة من الضغوط الاقتصادية لتصل إلى هذا الاتّفاق، ومن بين هذه الضّغوط التباطؤ في إمداد جوبا بالبنزين بما جعل أسعاره تفوق أحيانًا العشرة دولارات للتر الواحد[١٠].

ج- المناطق المهمّشة وإعادة إنتاج الحرب الأهلية:

تشكّل ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق مناطقَ حيوية على الصعيد الاستراتيجي لكلٍّ من دولتيْ الشمال والجنوب، فهي مناطق التماس بينهما، ويتمركز فيها الجيش الشعبي على خلفية تحالفاتٍ سياسية بيْن الحركة الشعبية ورموز سياسية من هذه المناطق حاربت حكومة الشمال تحت مظلّة الحركة الشعبية منذ عام ١٩٨٣ استنادًا إلى ما يقولون إنّه قواسم عرقيّة مع جنوب السودان، وهؤلاء هم شعبُ جبال النوبة ومن أبرز رموزه السياسيّين الراحل يوسف كوة والمرشّح المهزوم في انتخابات ولاية جنوب كردفان عبد العزيز الحلو.

وقد رتبت اتّفاقية نيفاشا أوضاع الولايتين طبقًا لصياغاتٍ غامضة نسبيًّا وتفتح أبوابا للتأويل والتفسير حسب طبيعة مصالح الأطراف التي تقوم بهذه العملية. وقد اعتمدت الاتّفاقية مبدأ المشورة الشعبية الذى تمارسه المجالس التشريعية والتي تمّ تأليفها بحلول السّنة الرابعة من الفترة الانتقالية، كما يتمّ إنشاء لجنة مستقلّة تكون من صلاحياتها مخاطبة الحكومة القومية بشأن تقييم تنفيذ اتّفاقية السلام الشامل[١١]. وطبقًا لهذه المهام المنصوص عليها، يحتلّ منصب والي الولاية وزنًا مهمًّا في عملية إدارة العلاقة

[٩] - http://www.albawaba.com/ar/%D٨٪A٧٪D٨٪AD%D٨٪AF%D٨٪A٧٪D٨٪AB-%D٨٪AA%D٨٪AD%D٨٪AA

[١٠] - شهادة زائرين إلى جوبا في الفترة ما بين أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠١١.

[١١] - اتفاقية السلام الشامل، مصدر سابق،فقرة ٣\٣، ٤\٣ص٨٠

السياسيّة مع المركز أيْ الخرطوم، كما أنه من الممكن أن يلعب أدورًا حيوية لحكومة جنوب السودان في ضوء الصّراع الراهن مع الشّمال. وطبقًا لهذا الواقع جرتْ التفاعلات بشأن انتخابات والي جنوب كردفان والتي جرت في الأسبوع الأوّل من أيار/ مايو ٢٠١١، وتأخّر إعلان نتائجها لمدّة يوم، واتّهمت الحركة الشعبيّة خصمها اللّدود المؤتمر الوطني بترتيب عمليّاتٍ واسعة من التزوير بالتعاون مع مفوّضية الانتخابات لصالح مرشّحها أحمد هارون ضدّ مرشّح الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو[١٢]. وقد تزامن الجدل الذي ثار حول العمليّة الانتخابية مع ضرورة تنفيذ الترتيبات الأمنيّة المنصوص عليها في اتّفاقية السّلام في الولايتين بعد أنْ تقرر قيام دولة الجنوب المستقلّة، بما يعني إعادة قوّات الجيش الشّعبي إلى داخل حدود الجنوب أسوةً بما تمّ من جانب القوّات المسلّحة القوميّة التي انسحبتْ من الجنوب. وفي هذا السّياق، تقول الخرطوم إنّ جوبا قد تحايلتْ على تنفيذ هذا البند باستمرار وجود عناصر الجيش الشعبي في أبيي، كما أنّ العناصر المسلّحة في نطاق هذا الجيش من نوبى الجبال رفضوا تسليم أسلحتهم إلى الحكومة في ولاية جنوب كردفان، كما رفض مالك عقار والي ولاية النيل الأزرق انسحاب الجيش الشعبي من ولايته[١٣] على الرغم من تبعيّة الولايتين لشمال السودان.

وكان الموقف الحكومي إزاء هذا الوضع اللجوء للتدخّل العسكري في ولاية جنوب كردفان في مطلع حزيران/ يونيو ٢٠١١. وكان من نتائجه أنْ انضمّ منتسبو الجيش الشمالي من عناصر جبال النوبة إلى المتمرّدين على سلطة الشمال. وأعلن عبد العزيز الحلو، المهزوم في انتخابات كردفان، قيادة تمرّد مسلّح ضدّ الحكومة لإسقاط النظام السياسي في الخرطوم، في تطوّر خطر من شأنه أنْ يعيد السودان إلى مربّع الحرب الأهليّة. وقد نشأ عن هذه الحالة مستويان للصّراع، الأوّل بين الحكومة السودانيّة والحركة الشعبيّة التي يقود حربها بالوكالة عبد العزيز الحلو ردًّا على هزيمته في الانتخابات؛ أمّا المستوى الثاني فهو ما بين الحركة الشعبيّة ونوبة الجبال في ولاية جنوب كردفان، حيث اعتقلت الحركة مرشّحًا عن هؤلاء في الانتخابات (تلفون كوكو)[١٤] وهي متّهمة (الحركة الشعبية) من جانبهم بخيانتهم في إطار اتفاقية السلام مع الشمال والتخلّي عنهم بعد أنْ قدّموا عشرات الآلاف من الضّحايا في أتون حربِ الحركة مع الخرطوم

[١٢] - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٩٠E٦٢٢C٨-٠٢٥٤-٤٣CF-AD٨٣-D٨B٠١٦C٦٧١٦٨.htm

[١٣] - مالك عقار، تصريحات جماهيرية، ٢٠١١\٧\٦، جريدة الصحافة السودانية ' ٢٠١١\٤\٢٧

[١٤] - مصطفى البطل، نوبة الجبال نضال السخرة والموت بالمجان،
http://www.sudaneseonline.com/arabic/permalink/٥٧٠٤.html?print

طوال ثلاثة عقود. كما قامت الحركة بإعدام بعض عناصر نوبة الجبال في عمليات انتهاكٍ لحقوق الإنسان. ولم يضمن نوبة الجبال في الأخير ثمنًا سياسيًّا لنضالهم في إطار اتّفاقية السلام[١٥].

وتقوم احتمالات اندلاع الحرب الأهليّة انطلاقًا من جنوب كردفان هذه المرّة على حالة الانفلات في ما يطلق عليه "المناطق الثلاث المهمّشة" (أبيي وولايتا كردفان والنيل الأزرق)، وهي الحالة الناتجة من تقاطعات المصالح بين طرفيْ الحكم في الشمال والجنوب والانقسامات العرقيّة والقبلية، وتتجلّى هذه المصالح المتقاطعة في عمليّة صراع معقّدة على الموارد الطبيعيّة، وحروب بالوكالة تنشأ نتيجة التفاعل بين العامليْن السابقين، خصوصًا في ضوء الاتّفاق الإطاري الذي تمّ توقيعه بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية في أديس أبابا في شأن إدارة العمليّة السياسية في ولايتيْ جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث من المتوقّع أن يُنتج هذا الاتّفاق انقسامًا شماليًّا في إطار حزب المؤتمر الوطني الحاكم نتيجة لقبول الحزب بتفعيل الحركة الشعبية سياسيًّا في الشمال في ما يُعرف بقطاع الشمال فيها. ومن شأن هذا التطوّر أن يُنتج تأثيرًا مهمًّا في المعادلات السياسية بشمال السودان[١٦]، في حين يعتبر والي ولاية النيل الأزرق هذا الانقسام بديلاً عن الحرب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الانفلات والوضع المأزوم في السودان تتوازى وتتقاطع معه مصالح دولية تدفع في اتجاه إنهاك الطرفيْن الشمالي والجنوبي سعيًا وراء الموارد الطبيعية والإمكانات الهائلة للزراعة في الجنوب، خصوصًا للوقود الحيوي من جانب الشركات الأميركية، حيث كشفت صحيفة التايمز اللندنية وجود صفقة سريّة بِيع بموجبها ما يقارب ٩% من أراضي الدولة التي لم تستقلّ بعد بسعر ٤ سنت لكلّ كيلومتر مربّع[١٧].

---

[١٥] - مصطفى البطل، مرجع سبق ذكره.

[١٦] - "كواليس اتفاق نافع وعقار"، جريدة السوداني السودانية ٢٠١١\٦\٢٩، http://www.alsudani.sd/index.php/news/٣-flash-news/٣٨٨٣-٢٠١١-٠٦-٢٩-١١-٤١-١٩.html

[١٧] - Javier Blas and William Wallis, Financial Times, ٩ Jan ٢٠٠٩

ثانيا: تحدّيات بناء مؤسسة الدولة في الجنوب

التحديات الأمنية:

يعاني جنوب السودان من انقسامات قبلية تتّسم بتاريخٍ من التعقيد لأسبابٍ سياسية أحيانا ولأسباب الصّراع على الموارد في أحيانٍ أخرى ولأسبابٍ عرقية وثقافية في أحيانٍ ثالثة. وقد تجلّت هذه الانقسامات في حالات من الصّراع المسلّح الممتدّة تاريخيًّا، كما تجدّدت بسبب طبيعة مخرجات انتخابات ٢٠١٠، حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيرًا سلبيًّا في صفوف مرشّحي المعارضة وجماهير النّاخبين من خارج قبيلة الدينكا، إضافةً إلى عناصر ساخطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وسجّل مراقبون دوليّون "وقوع عملياتٍ كثيرة من الترهيب والتهديد باستخدام القوّة، وحالات تدخّل في حملات مرشّحي المعارضة، وعمليات اعتقال تعسّفية، وتدخّلا قويا من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، تدخلاً مباشرا في عملية الاقتراع". وكلّها أمور ساهمت في حالة الاحتقان السياسي بالإضافة إلى مزاعم بوقوع حالات تزوير للنتائج النّهائية.

في هذا السياق، أعلن ثلاثة من قيادات الجنوب عمليات تمرّد مسلّحة بدرجاتٍ متفاوتة من الحدّة في أعقاب الانتخابات. وكان بين هؤلاء جورج أثور (متحالف سابقا مع حزب المؤتمر الوطني في الشمال) المرشّح المهزوم لمنصب حاكم ولاية جونجلي، وديفيد ياوياو (David Yauyau) المرشّح للمجلس التشريعي لجنوب السودان عن مقاطعة بيبور في ولاية جونجلي، وجاتلواك جاي (Gatluak Gai) الذي كان يأمل في ضمان تعيينه في منصب مفوّض إقليمي في ولاية الوحدة وقد أعربوا جميعًا عن غضبهم وسعوْا إلى فرض قوّة مساومة من خلال تنظيم قوّات وشنّ هجمات ضدّ الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنشآت الحكومة الموجودة في مناطقهم. ومع حالة القصور في إدارة التنوّع في النطاق الجنوبي، واقتصار الموارد الاقتصادية على النفط الذي تتطلّب عملية إنتاجه إدارةً راشدة للعلاقات القبلية بين "الدينكا" التي حازت السلطة و"النوير" التي تقع مناطق النفط في أراضيها، يكون حجم التحدّيات هائلاً في دوائر صناعة القرار الجنوبية في شأن تأمين استخراج النفط و توزيع عوائده بما يضمن الاستقرار الجنوبي.

ويجيء هذا التحدّي متوازيًا مع الحاجة الملحّة إلى عملية إسنادٍ شامل لدعم قدرات العنصر البشري الجنوبي، ورفع مستوى قدراته لإدارة مفاصل الدولة. وهي حالة من الممكن فيها ارتهان الإرادة الجنوبية للأطراف القادرة على إنجاز عملية الدعم الشامل، وربّما الإقدام على الاستجابة المطلقة للمخطّطات الغربية فيما يتعلّق بإنشاء تحالفات بين جنوب السودان وغربه على حساب المركز. وفي هذه الحالة سوف يتمكّن المركز من إنشاء التحالفات الإقليميّة الداعمة له، وسوف يتحوّل السودان -كما وقع في لبنان- إلى ساحةٍ لإدارة الصّراعات الدولية والإقليميّة على المستوى الأفريقي. كما سينفتح كلّ من شمال السودان وجنوبه على سيناريوهات التجزئة والتفتيت.

ب - التحوّل الديمقراطي:

قبضت الحركة الشعبية على السلطة في جنوب السودان على الرغم من كونها -كخصمها الشمالي- ليست الممثّل الوحيد لشعب جنوب السودان، خصوصًا وأنّ انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قد شابتْها،شمالاً وجنوبًا، عمليّات تزوير تجاوز عنها المجتمع الدولي بقيادة واشنطن استجابةً لمتطلّبات تجزئة السودان[١٨]. وكان من الطبيعي خلال العامَيْن الأخيرين من الفترة الانتقالية أنْ يحدث تحوّلٌ في الفضاء السياسي بجنوب السودان، فمنذ توقيع اتّفاقية السّلام الشّامل عام ٢٠٠٥، توحّدت المجتمعات العرقيّة والسياسيّة الجنوبيّة حول هدفٍ مشترك هو: تقرير المصير. وبعضها كتم مظالمه، واختار عدم إغراق القارب حتى يتحقّق هذا الهدف. والآن بعد الاستفتاء والتّصديق على نتائجه، اختفى القاسم المشترك، وبدأت النّزاعات السياسية المستعرة منذ أمدٍ طويل في الظّهور من جديد.

وقد تكثّفت المناورات بين الحركة الشعبيّة لتحرير السودان والأحزاب المعارضة الجنوبية في شأن تكوين الحكومة الانتقالية وسلطاتها والمدّة الزمنية للمرحلة الانتقاليّة. وترغب الحركة الشعبية لتحرير السودان في التحرّك بسرعة نحو وضْعِ دستورٍ انتقالي من بين كلّ ما يجب عمله قبل الاستقلال، في حين تخشى المعارضة من أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان بصدد التّلاعب بالعملية من أجل تعزيز سلطتها. وقد أدّى النهج المستبدّ للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تهديد عملية بناء الثقة التي أنشأها بين مختلف الأطراف مؤتمر مهمّ للأحزاب السياسية في أواخر عام ٢٠١٠. كما يتسبّب سوء الإدارة السياسية

[١٨] - د. أماني الطويل، "تداعيات الموقف الأمريكي من الانتخابات السودانية"، جريدة نهضة مصر المصرية، ١٦\٤\٢٠١٠

لمثل هذه العمليات في إثارة الخصومة بين الأحزاب المعارضة، وخصوصًا في وقتٍ تتطلب فيه التحدّيات المرتبطة بعملية بناء الدولة وإدارة المخاوف الأمنيّة الداخلية جعل الوحدة الجنوبية هي المطلب الأساس[١٩]، إلا أنّ قيادات الحركة الشعبية لم تدرك حتى الآن أنّ عمليات التحوّل الديمقراطي ليست تهديدًا لسلطتها بل هي استثمار في الاستقرار والحكم الشّرعي.

ثالثا : تحدّيات استمرار مؤسسة الدولة في الشمال

تمتاز الأزمة السودانية بتوافر الدراسات الأكاديمية والمتابعات الإعلامية انطلاقًا من ارتباطها بجملةٍ من المصالح الغربية ووجود حالة تنافسٍ دولي عليها، بين الولايات المتحدة والصين خصوصًا. ولأنّ السودان أوّل دولة عربية تتعرّض للتجزئة وأكبر دولة أفريقية تواجه هذا المصير مخالفة لأدبيات منظمة الوحدة الأفريقية وجهود آبائها المؤسّسين، فإنه يحوز أيضا اهتماماً كبيراً في الفضاء العربي والأفريقي العام. وانطلاقًا من هذه الوفرة في المتابعات سنتعرّض هنا لدراسة المستجدّات المرتبطة بالتفاعلات الحديثة في شمال السودان، والتي نرى أنها تشكّل مصدرًا من مصادر التهديد للنّظام الحاكم، وربّما لمؤسّسة الدولة في الشمال أيضًا.

ويمكن القول في هذا السّياق إنّ تطبيقات اتّفاقات السّلام الشامل في السودان لم تسفر عن نجاحات مؤثّرة تساهم في استمرار شرعيّة النظام السياسي وتمتّعه بالقبول العام في الفضاء السياسي الداخلي، وذلك راجعٌ لعددٍ من الأسباب منها طبيعة سياسته الداخلية المرتبطة عضويًّا بمنهج إقصائي على الأصعدة السياسية والعرقيّة والثقافية، والتي تصاعدت وتيرتُها مع إعلان نتائج الاستفتاء ووضوح رغبة الجنوبيّين في الاستقلال عن الشمال[٢٠]. ولم ينتج من عمليّة الانتخابات في الشمال إدماج عناصر جديدة من المعارضة في العملية السياسية، كما أنّ هذه الانتخابات قد وسمت بعمليات تزوير واسعة النطاق[٢١]، فضلاً عن

---

[١٩] - Report N ١٧٢، Crisis Grope،Politics and Transition in the New South Sudan ،
http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/١٧٢-politics-and-transition-in-the-new-south-sudan.aspx

[٢٠] - الرئيس عمر البشير في تصريحات بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية والحدود في الشمال انظر :
http://www.alhadag.com/news-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٨٪D٨٪B٤٪D٩٪٨A%D٨٪B١:_%D٩٪٨٤٪D٨٪A٧٪D٨٪AF%D٩٪٨٨٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٧

[٢١]

مساهمة المعارضة بدورها في إنتاج عملية إقصائها نفسها بنفسها، وذلك بطبيعة قصور أدائها السياسي لاسيّما في فترة الانتخابات، وهي حالة من الجائز توصيفها بتوازن للضّعف المنتج للأزمة والمساهم في استمرارها.

وعلى صعيدٍ مُوازٍ، أصرّت حكومة المؤتمر الوطني على أن تكون اللاعب الوحيد في الأزمات الهيكلية التي تهدّد كيان الدولة ومنها أزمة دارفور في غرب السودان

وأزمة في شرقه. وتم التفاعل في إطار ثنائي بين النظام السياسي والخارجين عنه، ولم يتم تدشين آلية قومية شاملة لمواجهة هذه التحدّيات، وهو الأمر الذي ساهم في استفراد المصالح الغربيّة بالنظام ورموزه. ومارست الولايات المتّحدة عليهم أقصى أنواع الضّغوط، خصوصًا وأنّ النظام يُعدّ مسؤولاً عن انتهاكاتٍ واسعة النطاق لحقوق الإنسان في إقليم دافور، كما يمارس عملياتِ تضييقٍ على الحريات العامّة ومنها حرية الصحافة، وهو نوعٌ من الأداء السياسي يكون عادةً ذخيرةً مناسبة للغرب بقواه الرسمية وفواعله غير الرسمية ضدّ النظام الحاكم، فضلاً عن تصنيف الحكومة السودانية في الغرب بأنها أحد أهمّ رموز حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، أيْ العدوّ رقم واحد للولايات المتحدة الأميركية بعد عمليات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١. وتستمرّ هذه النظرة الأميركية على الرغم من التحوّلات الأخيرة المعلنة في الموقف الأميركي إزاء شمال السودان في أكتوبر ٢٠١٠، حيث لم تسفر هذه التحوّلات عن إجراءاتٍ ملموسة في علاقات البلدين.

وقد أنتجت هذه البيئة المشار إليها جملةً من الاحتقانات تشكّل تحدّيات أساسية أمام شمال السودان في الفترة المقبلة قد تصبح مصدرًا رئيسًا لتهديد نظام الحكم رغم الدّعم الصيني له؛ وقد تتطوّر لتساهم في تهديد سلامة الدولة في شمال السودان وتحوّلها لثلاث دويلات على الأقلّ طبقًا لخريطة الانقسامات العرقيّة في الشمال. ويمكن أنْ نجمل هذه التحدّيات في النقاط التالية :

أ - ثورات المنطقة ومطالب التغيير:

شكّلت ثورتا تونس ومصر نماذجَ ملهمة لشعوب المنطقة لتحقيق دولة الكرامة الإنسانية والحرّيات والعدالة، وهي المطالب التي تتطلّع إليها النخب السياسية وجموع البسطاء في السودان بالنظر إلى امتداد فترة حكم الرئيس عمر البشير لِما يربو عن ٢٠ عامًا، وهو سبب أصبح كافيًا للمطالبة بالتغيير في ضوء المتغيرات السياسية بالمنطقة. كما يعدّ فشل الجبهة القومية الإسلامية في تحقيق وعودها للشعب السوداني في دولة الرّفاه سببا آخر لبروز مطالب التغيير خصوصًا مع انقسام الجبهة على نفسها منذ عام ١٩٩٩، وانخراط الطرفيْن المنقسمين في معارك "تكسير عظام" انعكست على المعادلة السياسية الداخلية. يضاف إلى ذلك أنّ السنوات الستّ الأخيرة قد شهدت صراعاتٍ في الدائرة الضيّقة لصناعة القرار، والتي تتميّز بمستوى تنافسٍ وصراعٍ عالٍ بين عناصرها[٢٢]. وقد انعكست هذه الصراعات سلبيًّا على عملية الاستقرار السياسي ومستوى رضا المواطنين عن الحكومة. كما يلاحظ أيضا أنّ السياسات العامّة التي تنتجها هذه الدائرة الضيّقة لا تزال سببًا محوريًّا لإنتاج الانقسامات على أسسٍ قبليّة في السودان.

وإجمالاً، فإنّ مساهمة النظام السياسي الحالي في تقسيم البلاد أعلى نسبيًّا من مساهمة باقي حكومات الاستقلال الوطني. وبناءً على هذا فإنّ المتابع لفضاء النقاش العام السوداني على مستوى النّخب السياسية لابدّ وأنْ يلحظ ارتفاع وتيرة الانتقادات للحكومة والمطالبات بضرورات الإصلاح المرتكز على أفكار تداول السلطة[٢٣]، على أنّ تطوّر هذا النقاش إلى مستوى التنسيق والتنظيم في سبيل إنتاج تحرّك سياسي مناوئٍ للحكومة في الشارع يواجه صعوباتٍ متعدّدة، منها الانقسامات الاجتماعية والثقافية في المجتمع السوداني الشمالي، بما يحول في تقديرنا دون بلْورة روح الوطنية الجامعة على أساس توافقي. كما أنّ ضعف البنية التحتية يَحول دون سرعة تواصل المناطق السودانية المختلفة، يضاف إلى ذلك ضعف

[٢٢] - http://www.crisisgroup.org/en/publicatio-type/podcasts/link.aspx?_id=٢٩٧٤efdac٥٨a٤٦f٧٨١٩٨ea٦٤٩b٦٤٢٥٢٨&_z=z

[٢٣] - د. مختار أحمد فضل، "هذا زمان الديمقراطية الليبرالية"، جريدة **الصحافة** السودانية، ١٩ \٤\ ٢٠١١
_ http://www.alsahafa.sd/details.php?articleid=٢٦١١٨&ispermanent=٠

نسب استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في السودان والتفاعل مع شبكة الانترنت[٢٤]، فلم تتجاوزْ هذه النسبة ٦,٧% من إجمالي عدد السكّان طبقًا لموسوعة ويكبيديا[٢٥].

ب - المأزق الاقتصادي وتغلغل الفساد:

يشكّل انفصال جنوب السودان دون توقيع اتّفاقات محدّدة بين دولتيْ السودان في شأن النفط تحدّيًا أساسيًّا أمام حكومة السودان الشمالي بالنظر إلى التأثير المباشر لذلك على الموازنة العامّة ومدى قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين وخاصّةً في قطاعات الخدمات كالصحّة والتعليم. وقد ارتفعت بالفعل نسب التضخّم والغلاء. وتحاول الحكومة حاليًّا الحفاظ على سعر العملة حتى لا يعاني الاقتصاد من آثارٍ سلبية إضافية، كما تحاول إيجاد مصادر بديلة للدّخل وربما تصبّ زيارة الرئيس البشير الأخيرة إلى الصين في هذا السياق، في محاولةٍ لضمان اهتمام صيني بالتنقيب عن البترول شمالاً.

وفي سياقٍ مُوازٍ، يتمّ اللجوء إلى ضغط النفقات العامّة وتنشيط الصادرات التقليدية من الحبوب وعمليات التنقيب عن الذّهب في محاولةٍ من الحكومة السودانيّة الشمالية للبحث عن مواردَ بديلة عن النفط.

ويتقاطع مع هذه الجهود الحكومية تفشّي حالة فساد واضحة في الدولة اعترف بها الرئيس البشير وأمَر بمتابعتها، ونشر أقطاب الإسلاميّين في شأنها إصدارات هامة[٢٦] تدين النظام. كما ترصد الصحافة السودانية حالات فساد مستشرية في مؤسّسات الدولة، ويرصد بعضها المراجع العام للدولة السودانية[٢٧]. وتشير منظّمة الشفافية الدولية إلى أنّ السودان تقبع في مرتبةٍ متقدّمة من بين الدول الأكثر فسادًا حول العالم[٢٨]. وطبقًا للخبرات المتراكمة في الأدبيّات السياسية فإنّ التّفاعل بين ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة

---

[٢٤] - كشف مؤتمر للمرأة في السودان أن ٩٨% من السودانيات لا يستخدمن شبكة الانترنت، انظر:
http://www.africaalyom.com/web/Details/٢٠٢-٥/news.htm

[٢٥] -
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪A٥٪D٩٪٨٦٪D٨٪AA%D٨٪B١٪D٩٪٨٦٪D٨٪AA#.D٨.A٧.D٩,٨٤.D٨.A٥.D٩,٨٦.D٨.AA.D٨.B١.D٩,٨٦.D٨.AA_.D٩,٨١.D٩,٨A_.D٨.A٧.D٩,٨٤.D٨.B٩.D٨.A٧.D٩,٨٤.D٩,٨٥_.D٨.A٧.D٩,٨٤.D٨.B٩.D٨.B١.D٨.A٨.D٩,٨A

[٢٦] - د. التيجاني عبد القادر،

[٢٧] - سعد عثمان مدني، **الفساد في عهد الإنقاذ**، دراسة غير منشورة تعتمد على تقارير المراجع العام للسودان وتوثيق الصحافة السودانية.

[٢٨] - http://www.gta.co.bw/downloads/٢٠١١_transparency_report.pdf

وانتشار عمليّات النّهب المنظّم للمال العام لابدّ وأن يعبّر عن نفسه في تغيّر كيفي من نوعٍ ما في المرحلة المقبلة بالسودان.

ج - طبيعة الحراك السياسي وتوجهاته:

تسعى حكومة شمال السودان إلى التفاوض مع الأحزاب السياسية الرئيسة في محاولةٍ لاحتواء الآثار المترتّبة عن انفصال الجنوب، غير أنّ المشكل الرئيس في هذه العملية هو أنّ الخبرات السابقة من هذه الممارسة الحكومية الممتدّة سنوات، تشير إلى أنّها لا توفّر صلاحيات حقيقيّة للأحزاب السياسية، بل إنّ التحرّك الحكومي إزاء الأحزاب يأخذ طابعًا "ديكوريًّا"، ساهم في تآكل مصداقيّة الحكومة والأحزاب معا، كونه لا يفضي إلى تغييرٍ في المعادلة السياسية الداخلية كما لا يفضي إلى أيّ نوعٍ من أنواع التّداول على السلطة، ولا يساهم بالتأكيد في خفْض مستوى التهديدات لمؤسّسة الدولة والنّاجمة عن تمرّد الأقاليم على المركز. وبطبيعة الحال ليس له أيّ دور في رفْع المعاناة عن كاهل المواطن العادي، وهو ما يعنى إجمالاً انسدادًا في الأفق السّياسي في السودان.

في هذا السّياق، بدأت ظاهرة الإضرابات الفئويّة التي عَرفت طريقها إلى الخرطوم وبعض المدن الشمالية، مثل إضرابات الأطبّاء وأساتذة الجامعات. ونلاحظ تغيّرًا كيفيًّا في التعامل مع هذه الإضرابات من طرف الحكومة، فبينما كانت سياستها تتّجه للقمع قبل الثورات العربية فإنها حالياً تتّجه نحو محاولة الاحتواء مع وجود حالة انقسام واضحة في صفوف رموز الحزب الحاكم إزاء وسائل التفاعل مع هذه الإضرابات الفئوية.

وفي سياقٍ موازٍ لهذه الإضرابات الفئوية، ظهرت حركات سياسية من بين صفوف الشباب مثل "قرفنا"، التي تواجه حاليًّا حملاتٍ من القمع والتنكيل[٢٩].

[٢٩] - انظر بيان نقابة الصحفيين المصريين في ٢٦ يونيو ٢٠١١ بشأن ضمان الحريات الصحفية والتحقيق في واقعة اغتصاب إحدى الفتيات الجامعيات المنضويات في حركة قرفنا.

خاتمة :

أهدر شريكا اتّفاق نيفاشا فرصًا ثمينة في أثناء الفترة الانتقاليّة للحفاظ على التراب الوطني السوداني، وتجنّب مخاطر تجزئة الدولة، ولكنّهما حافظا على درجةٍ من التفاعل بمساعدة المجتمع الدولي، وهو ما ساهم في حفاظ كلٍّ منهما على السلطة السياسيّة في إقليمه. ولكن متغيّرات مؤثّرة برزت حاليًّا تهدّد استمرار هذا التّفاعل. وتتلخّص هذه المتغيّرات في التالي:

١- حالة الصّراع المسلّح المستجدّة في مناطق التماس (المناطق الثلاث المهمّشة) أبيي وولايتيْ جنوب كردفان والنيل الأزرق، وذلك على مستويْن أوّلهما بين شريكيْ الحكم، والثاني بين الشّمال وشعوب هذه المناطق التي تتشارك في قواسمَ عرقيّة مع الجنوب. ويشكّل الخطاب الإقصائي الشمالي تهديدًا لحقوقها في المواطنة المتساوية.

وطبقًا للتّفاعلات الراهنة، فإنّ استمرار هذا المستوى من الصّراع؛ مع احتمال وجود تحفيزٍ أو تحريضٍ من قوى دوليّة أو إقليمية مستفيدة؛ من شأنه أنْ يعيد السودان إلى مربّع الحرب الأهلية.

٢- ارتفاع وتيرة الاحتقان الشعبي ضدّ السلطتين الحاكمتين في كلٍّ من الشمال والجنوب لأسباب اقتصادية وسياسية، والتي تغذّيها معطيات الانقسام العرقي والثقافي والديني بما يعظم فرص التجزئة في المرحلة المقبلة.

ويتطلب إنقاذ السودان من هذا المصير المأساوي توافر إرادة سياسية رشيدة شمالاً وجنوبًا تساهم في عملية تداول للسلطة بالطّرق السلمية، وتفتح الباب أمام الحوارات الوطنية لتأطير المطالب الاقتصادية والفئوية ومحاولة تنفيذها. وكذلك إيجاد آلية حوار قومي في كلٍّ من الشمال والجنوب، تتعامل مع معطيات الانقسام العرقي والثقافي، وتُنتج صيغًا سياسيّةً قائمةً على مفاهيم المواطنة المتساوية ودولة القانون.

وفي سياقٍ مواز، لابدّ من لفت الانتباه إلى ضرورة التخلّي عن العلاقات الصّراعية بين شمال السودان وجنوبه خصوصًا مع وجود منافع ممكنة على الجانبين، من شأنها تقوية الموقف الذاتي للطّرفين، كلّ في قطاعه سواء الشمالي أو الجنوبي، وذلك على الصّعد الاقتصادية المتعدّدة وفي مجالات الموارد المستخرجة كالنفط والمعادن، والاهتمام كذلك بتنمية الموارد المائيّة والحيوانية فضلاً عن الإمكانيات الزراعيّة الهائلة[٣٠]. وقد تنجح هذه الإمكانات، في حال استغلالها ووجود حالة من الرّشاد من جانب الفاعلين في الشّمال والجنوب، في أن تجنّب السكّان في مناطق التماس، حروبًا جديدة، وتجنِّب السودان وجواره استقطابات إقليمية على أسسٍ عرقيّة لا يحتاج إليها أحدٌ، خصوصًا في بيئةِ دولِ حوض النيل التي يساهم فيها أيّ نوعٍ من الاستقطابات في إنتاج الصّراعات المهدّدة للاستقرار والتّنمية.

[٣٠] - د. أماني الطويل، توازنات الموقف المصري في السودان، جريدة الأهرام ٧ سبتمبر ٢٠١٠